الانقلابية.. والتغيير الوطني الثوري

تثير مسألة الجيش في ارتباط مع قضية التغيير الجذري، عدة تساؤلات نظرية وعملية. يتجنب البعض الاجابة عنها بوضوح، أو يلتزم الانتظارية بصددها، ويتعامل معها البعض الاخر بخلفيات ونوايا غامضة، وفقا لتصورات وأهداف غير معلنـــة...

ونحن من جهتنا، سنعمل على تجاوز هذين الموقفين السلبيين، لنتناول الموضوع بشكل مباشر، معبرين عن وجهة نظرنا بوضوح، ومتوجهين بالنقد والجدل لما نعتبره خاطئا أو منحرفا ومضرا بمصلحة الشعب المغربي وثورته الوطنية الحتميـة.

طبيعـــة المؤسســـة العسكريـــة

ان أول عمل يفرض نفسه في هذا الاتجاه، هو ضرورة تحديد طبيعة الجيش كمؤسسة، الشيء الذى سيكون له دورا أساسيا في التحليل نفسه: فهل هو مؤسسة تابعة للحكم وأداة قمع مشدودة اليه بشكل مطلق؟ هل هو "قوة وطنية" وجزء من الحركة الوطنية ككل؟ أم هو قطاع اجتماعي من بين القطاعات الاخرى، لكنه يتميز عنها بمميزات خاصة به؟..

ان الاجابة عن هذه الاسئلة تقتضي بالضرورة القاء نظرة، ولو بشكل سريع، على التطور التاريخي الذى عرفه الجيش المغربي قبل التعرض لمكانته ودوره في الوقت الراهن.

وسنكتفي هنا بالاشارة الى العوامل التاريخية الاساسية والتي أثرت وتؤثر بشكل أو بآخر، في التركيبة الداخلية للجيش، وهي:

ـ تقاليد الكفاح الوطني الراسخة على المستوى الشعبي، والدور التاريخي للجماهير الشعبية في البوادى والمدن في الدفاع عن حوزة الوطن وحفظه من أى تدخل أجنبي، وبخاصة تقاليد المقاومة الشعبية ضد التدخل الاستعمارى التي استمرت سنين طويلة بعد رضوخ الحكم المركزى "للحماية" الاستعمارية (١٩١٢ ـ ١٩٣٦).

ـ دور المقاومة المسلحة في المدن وجيش التحرير الشعبي في الشمال والجنوب، في النضال الوطني التحررى الثورى الذى أجبر الاستعمار على التراجع وحقق استقلال البلاد، ولو بالشكل الناقص الذى تم به...

ـ اقبال النظام على حل جيش التحرير ومنعه من استكمال مهام التحرير وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة فوق التراب الوطني المغربي، وذلك بتنسيق وتعاون مع الاستعمار بصفتيه القديمة والجديدة، ثم اقباله على تأسيس جيش مركزى تحت اشراف نفس الجهات الاستعمارية، باسناد مراكز القيادة الاساسية لضباط الجيش الفرنسي من أصل مغربي، والاعتماد على فرق "الطابور" و"الكوم" المنظمة داخل الجيش الفرنسي من جهة، وفئات من جيش التحرير من جهة ثانية، لتشكيل القاعدة الواسعة لما سمي بـ"القوات المسلحة الملكية"، مع محاولة تحجيم مكانة الجنود والضباط المنحدرين من جيش التحرير وتعويمها ضمن هياكل مشدودة مركزيا بالتوجيه والقيادة الرجعية والاستعمارية الجديدة.

ـ التطور التدريجي الذى عرفته قاعدة الجيش خلال العشرين سنة الاولى من الاستقلال، والتي شهدت التحاق فئات واسعة من الشباب المنحدر من الاوساط الفقيرة في المدن والبوادى بموازاة مع تقلص عدد الجنود والضباط الاتين من الجيش الفرنسي (بسبب عامل السن) بالاضافة الى فئات من الشباب المتعلم الذى يلتحق بوسط سلم المؤسسة العسكرية (وأحيانا بمستواها الاعلى) كبديل عن انسداد الافاق أمامه، نتيجة الازمة الاجتماعية العامة، وأزمة التعليم بشكل خاص. أضف الى ذلك، التصفية الجسدية التي تمت على مستوى الضباط الاتين من الجيش الفرنسي على اثر محاولتي الصخيرات و١٦ غشت، والتي مست أعلى المستويات القيادية داخل الجيش.

ـ التطور الهام الذى عرفته المؤسسة العسكرية على اثر طرح قضية الصحراء المغربية، كما ونوعا، لا من حيث التوسع الهائل في قاعدته (من عشرين ألف الى ما يناهز مائة ألف)، ولا من حيث ارتباطه بقضية وطنية عادلة، ووقوفه في الواجهة الامامية من أجلها.

هذه العوامل الاساسية التي أشرنا لها كلها بشكل سريع، تبرز لنا بما لا يدع مجالا للشك، أن المؤسسة العسكرية ليست بأداة منسجمة متجانسة، بل ان تطورها التاريخي، وكذا وضعيتها الراهنة، يحتمان عليها أن تعيش تناقضات اجتماعية، باعتبار انحدار الفئات المكونة لها من صلب المجتمع المغربي، سواء من أوساط الجماهير الشعبية، بالنسبة لقاعدتها الاجتماعية ولوسط سلمها عموما، أو من داخل الطبقة السائدة نفسها بالنسبة لمراكز المسؤولية.

ومن ثم نرى ضرورة التوجه بالنقد لاطروحتين خاطئتين داخل الحركة التقدمية عموما، قبل أن نستمر في تحليلنا لطبيعة ودور الجيش المغربي.

الجيش ليس أداة قمع مطلقة.. ولا قوة وطنية متجانسة

الاطروحة الاولى التي سادت داخل الحركة التقدمية في بداية الاستقلال تقول بأن الجيش هو مجرد أداة قمع طيعة في يد النظام، يسخرها كما يشاء لضرب التطلعات الشعبية "المدنية"...

وقد يكون للشكل الذى تم به تأسيس "القوات المسلحة الملكية" بعد حل جيش التحرير الشعبي، تأثيرا أساسيا في تكوين هذا الموقف كرد فعل عن تآمر النظام وتواطئه مع الاستعمار، وكذلك الشأن بالنسبة للتناقض المصطنع الذى اختلقه الاستعمار وروج له وحاول ترسيخه من خلال تأجيج النظرة الاحتقارية للمدنيين ("السيفيل") من طرف "العسكر"، والعكس بالعكس...

واذا كان من الثابت أن النظام قد رسم منذ البداية خطته العسكرية لضمان التحكم في الجيش ككل، واستعماله سندا وركيزة لحكمه، وتحريكه وقت الضرورة لقمع الانتفاضات الجماهيرية، فان هذا لا يجب أن يؤدى بنا هنا الى الحكم على مؤسسة الجيش جملة وتفصيلا، والتعامي عن طبيعته الحقيقية، باعتبار أن قاعدته الواسعة هي في النهاية منحدرة من الشعب وجزء منه، حملت وتحمل مشاكله وأزماته، وهي بالتالي مرتبطة حتما بالصراع الاجتماعي ككل ومتأثرة به.

وتجدر الاشارة الى أن هذه الاطروحة المطلقة المعادية للجيش كمؤسسة،

جملة وتفصيلا، قد كان لها دورها السلبي في خلق هوة بين الحركة التقدمية والضباط والجنود الوطنيين، وألحقت بالتالي، أضرارا بمصالح الثورة الوطنية عموما.

أما الاطروحة الثانية، فانها تلتقي مع الاولى فيما يخص التعامي عن تركيبة الجيش وطبيعته، لتصدر عليه حكما مطلقا هي الاخرى، على أنه قوة وطنية كمؤسسة، وجزء من الحركة الوطنية ككل!

وهذا الطرح يتناسى دور الطبقة السائدة داخل الجيش وهيمنتها على مراكز القيادة الاساسية، وتنفيذها خطط النظام والامبريالية ضدا في مصالح الشعب وفي تناقض واضح مع الفئات الشعبية داخل الجيش نفسه، ويقود الى تحليل خاطئ حول طبيعة الجيش عندما يعتبره قوة منسجمة متجانسة، اضافة الى كونه يقود الى الدعوة للتغيير الفوقي عن طريق الجيش كمؤسسة، أى بتحالف مع من كل من له مصلحة في هذا التغيير الفوقي، بغض النظر عن تواجده داخل خندق الجماهير الشعبية أو خارجه...

يبقى اذن، أن طبيعة الجيش لا يمكنها أن تخرج عن المحددات الاساسية الاتيـــة:

ـ الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة،

ـ وباعتباره كذلك، فانه ليس بطبقة ولا بفئة أو "قوة" اجتماعية منسجمة ومعزولة عن باقي فئات المجتمع، بل انه يعيش تناقضات اجتماعية كانعكاس للتناقضات التي يعيشها المجتمع ككل. وذلك بسبب تركيبته نفسها، من حيث تنحدر قاعدته الواسعة من الاوساط الشعبية، (الفلاحية، والشبيبة على الخصوص) بينما تسعى فئة بورجوازية ـ اقطاعية منحدرة من الطبقة السائدة والمسخرة من طرفها الى الهيمنة على مراكز القيادة الاساسية.

سياســة النظــام والامبرياليــة تجــاه الجيــش

وعندما نحدد طبيعة المؤسسة العسكرية بهذا الشكل، يتضح لنا أنها لا يمكنها أن تكون أداة قمع في يد الحكم بشكل آلي مطلق، ولا أن تشكل ـ كمؤسسة ـ قوة وطنية متجانسة بجنب القوات الوطنية الاخرى... ومن ثم فان للنظام والطبقة المستغلة التي يمثلها، مصالحهما وخطتهما تجاه الجيش، كما يتوجب على الحركة التقدمية، وهي تخوض الصراع من أجل التحرر والانعتاق أن تكون لها خطة واضحة تجاه هذه المؤسسة، بعيدا عن الانحرافات والتوجهات

الوصولية، وبما فيه خدمة لمصلحة الشعب عموما.

ان سياسة النظام تجاه الجيش لا تخرج بشكل عام عن السياسة التي رسمها منذ الاستقلال الشكلي ـ وبتنسيق وثيق مع الاستعمار الجديد ـ لاجهزة الدولة كلها، ليس من زاوية خدمة مصالح الوطن والشعب، بل أرادها بالدرجة الاولى أجهزة مسخرة لحماية وجوده، وخدمة مصالحه في الاستمرار والهيمنة والاستغلال الفاحش.

من هذه الزاوية، أولى النظام منذ البداية عناية خاصة للمؤسسة العسكرية، باعتبار دورها وطبيعتها المتميزة، بهدف التحكم الكامل في مقاليدها وضمان ولائها للحكم القائم. ومن ثم رأيناه يتعاون مع الاستعمار الجديد لمحاولة ضبط المؤسسة العسكرية منذ تأسيسها بفرض قيادة تابعة لهما عليها، وتأطير مستمر عن طريق "المساعدين التقنيين"...

وهكذا، فان وظيفة الجيش بالنسبة للنظام، ليست هي الدفاع عن السيادة الوطنية والتراب الوطني بقدرما هي الدفاع عن مصالحه هو بما فيه خدمة لاستمراريته وبما يلبي رغبات حلفائه الامبرياليين.

وهذا ما أثبته من خلال الواقع والممارسة العملية عندما أقحم الجيش في القمع الدموي ضد الانتفاضات الشعبية التي أدانت سياسته وطعنت في شرعيته (الريف ١٩٥٨، الدار البيضاء ١٩٦٥، الدار البيضاء ١٩٨١)، وعندما أقحمه في الهجوم الامبريالي على الزايير مرتين، وقبله في الكونغو...

وهذا ما يبرز من خلال السياسة القمعية الموجهة داخل الجيش نفسه، حيث علاقات الاستغلال اليومي التي يعاني منها الجنود بشتى الاشكال، وحيث المضايقات والمطاردات والتصفيات في حق كل الجنود والضباط ذوي التوجهات الوطنية...

ان تفاعل هذه العوامل مع معطيات الازمة الاجتماعية العامة في البلاد، وما تعانيه الجماهير الشعبية من استغلال واضطهاد، ورشوة ومحسوبية وفساد، وما نخوضه من نضالات اجتماعية وسياسية.. كان له دوره في تفجير الاوضاع داخل الجيش مرتين (محاولتي قلب النظام في الصخيرات و١٦ غشت)، الى جانب جملة من العوامل والمعطيات الاخرى، سواء منها المتعلق بالطموحات والخطط الوطنية، أو الخاصة بالحسابات والخطط الامبريالية..

وبالنسبة لهذه الاخيرة، فمن البديهي أن همها الاول والاخير، كان ولا يزال هو خدمة مصالحها والهيمنة على مقدرات بلادنا ـ خاصة على المستوى الاستراتيجي ـ والعمل على دمجها ضمن استراتيجيتها العدوانية على الصعيد

العالمي.

ومن هذا المنطلق، رأينا الامبريالية ـ بشقيها الامريكي والاوروبي المتكاملين ـ تهتم بتركيز وحفظ كيان النظام الرجعي المغربي باستمرار، مقابل الجعل منه خادما لا مشروطا لاهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الوطن العربي وافريقيا على الخصوص. ومن أجل ذلك، فانها، علاوة على تحكمها في الهياكل القائمة، واغراقها في التبعية على كل المستويات، فانها قد اهتمت وتهتم بأجهزة الدولة كضمانة أساسية لهذا التحكم، والتي تم بناؤها بتعاون مع الاستعمار الجديد، وبتوجيه منه، وبشكل خاص، المؤسسة العسكرية التي تحتل مكانة جوهرية ضمن تلك الاجهزة.

والهدف من وراء ذلك، هو تمتين وتدعيم ركائز النظام الحالي الذى برهن بالملموس عن استعداده للتنفيذ العملي لكل الادوار السياسية والعسكرية التي طلبت منه (لبنان، الكونغو، زايير مرتين، بنين، العلاقة مع اسرائيل والتمهيد لكامب ديفيد...)، وفي نفس الوقت، الحيلولة دون المس بهياكل التبعية القائمة، ومنع أى تغيير جذرى لها.

وبهذا التوجه، فانها تعمل في آن واحد على دعم النظام الحالي ـ بالمال والسلاح ـ من جهة، وتعمل من جهة ثانية، على تحضير بديل عسكرى له، يتم اللجوء اليه في حالة ما اذا وصل ضعف النظام وعزلته ـ بفعل كفاح الجماهير ـ درجة من الخطورة تهدد مصالحها الاساسية. والمطلوب من هذا "البديل" أن يكون على شكل تغيير فوقي، دون المس بجوهر الهياكل المذكورة، في حين أن هدفه الثابت يبقى هو: احتواء المد الشعبي، والحيلولة دون بلوغه أهدافه الثورية، ومنع وضرب أى تطلع وطني حقيقي داخل الجيش نفسه.

وهذا ما شرحه تقرير حكومي أمريكي، سبق وأن نشرته "الاختيار الثورى" (العدد ٤٤ ـ يناير ١٩٨٠)، والذى يقول حرفيا: "ان سفيرنا بالرباط قد أبدى رأيه في تسيير برنامج المساعدة بشأن الامن الداخلي للبلاد، وأنه قد أبرم علاقات جيدة مع السلطات العسكرية المغربية. وهذه العلاقات قد تكون ثمينة جدا، لانها تشكل المنفذ الاساسي للولايات المتحدة داخل الجيش المغربي، الذى سيكون المصدر الاساسي للسلطة في حالة ما اذا حدث شيء للملك"...

ويجدر بنا التأكيد هنا، على أن هذه التصورات الامبريالية ليست من باب التخمينات المجردة، بل انها خطط عملية مارستها الامبريالية في غير ما منطقة، وجربتها في بلادنا بالذات، كلما طرحتها الضرورة الملحة (عن طريق مغامرة أوفقير مثلا، والتي ذهب ضحيتها شهداء وطنيون برزة من أمثال أمقران

وكوبزة ورفاقهما ...) .

هذه اذن، هي الخطط السياسية والعملية التي يحبكها النظام والامبريالية تجاه المؤسسة العسكرية، في اطار الاستراتيجية العامة التي توحدهما، وكل حسب مصلحته الذاتية.

الانقلابيـــة والموقـــف الوطنـــي الثـــورى

ان الانطلاق من كون المؤسسة العسكرية قوة منسجمة متجانسة يقود بالضرورة، كما أسلفنا، الى اعتماد أسلوب التغيير الفوقي كحل لاشكالية السلطة ببلادنا. ذلك أن هذا الطرح يتناول الجيش كقوة خارج المجتمع، يمكن توظيفها لقلب النظام، باعتبار امتلاكها لقوة السلاح. أى أن النزعة الانقلابية تتناسى موقع الجيش من المجتمع، والتفاعل المتبادل بينهما، وتتعامى عن قصد أو غير قصد، عن محدودية التغيير الفوقي وعجزه عن تغيير الهياكل القائمة، بل واضراره بالمسيرة النضالية للجماهير الشعبية وقواها الثورية.

ان مثل هذا الموقف ذو النزعة الانقلابية، قد يبدو تبسيطيا في اطار البحث عن الحلول السهلة، لكنه في الحقيقة يعكس خلفية نظرية لها مرتكزاتها الاجتماعية. ذلك أن الانقلابية، كتوجه سياسي في مجتمعنا، تعبير ملموس عن الافق البورجوازى الصغير المتخلف، الذى يريد أن يجعل من النضال الجماهيرى مجرد مطية لتحقيق التغيير الفوقي والقفز على السلطة. فالضبابية الايديولوجية والتذبذب السياسي، وجهان للمناورة كأسلوب عمل، لا في اتجاه النظام فحسب، بل في اتجاه الجماهير الشعبية الكادحة أساسا. فبهذا الاسلوب يتمكن أصحاب النزعة الانقلابية من طرح أنفسهم كبدائل من جهة، والحيلولة دون تجذر نضال الجماهير وتبلوره الايديولوجي والسياسي، وخاصة التنظيمي من جهة ثانية.

ان الانقلابية اذن، ليست مجرد تغيير فوقي لا يمس جوهر الهياكل القائمة فحسب، بل مسّا خطيرا بالمسيرة النضالية الثورية للجماهير، وعرقلة في وجهها، وتجعل من الجيش قوة "فوق المجتمع"، وآداة كبح ولجم للطاقات الثورية الشعبية وأهدافها القصوى. خاصة وأنها تلتقي مع التخطيط الامبريالي للجيش الذى تعرضنا له سابقا.

ومن هنا تكتسي محاربة نزعة التغيير الفوقي أهميتها الكاملة، واثبات العمل الجماهيرى الثورى المنظم الطويل النفس كأسلوب نضالي لا بديل عنه،

لشق الطريق نحو التغيير الديموقراطي الاشتراكي ببلادنا.

وهذا الاختيار الاستراتيجي الواضح، لا يلغي الجنود والضباط الوطنيين الرافضين للاوضاع القائمة. فدور هذه الفئات دور ايجابي وفعال ضمن استراتيجية الثورة الوطنية. وهذا لا يمكن أن يتم الا في اطار ربط الجنود والضباط الوطنيين بنضال الجماهير وتنظيماتها الثورية، وبالالتحام بمصالحها. ان تحقيق هذا الربط، وهذا الالتحام، هو الجواب الحقيقي على نزعة التغيير الفوقي التي تحاول اختزال العملية الثورية الى مجرد اجراء سطحي تحت دعوى انقاذ الشعب وخلاصه.

ان تحقيق التغيير الوطني الثورى، يقتضي الاعتماد على تنظيم الجماهير الشعبية ومن ضمنها الجنود والضباط الوطنيين، وصقل وعيها الايديولوجي والسياسي، من خلال مسيرة نضالية ترتكز على العمل الجماهيرى الواسع النطاق، والمتعدد الواجهات في اتجاه الفرز الايديولوجي والسياسي، وبلورة الاداة الثورية المتجذرة في وسط الجماهير.

وهذا العمل يكتسي أهمية قصوى في الظرف الراهن الذى تنسدّ فيه الافاق أمام العمل السياسي المبتذل للاتجاهات البورجوازية الصغيرة، وتزداد فيه الصعاب أمام النضال الجماهيرى. اذ أن مثل هذا الوضع يقود الى الانفجارات العفوية (انتفاضات، تذمر عسكرى، الخ...)، ويستلزم كامل الحذر والتحكم في المبادرة النضالية في اتجاه تقديم النضال الثورى ببلادنا وايصاله الى غاياته القصوى المنشودة.

★